حرية
سياسية ■ إسبوعية ■ مستقلة
تصدر عن مركز الكرامة الإعلامي

www.hurrriya.com
حرية – العدد (٣٥) ٢٠١٣/٥/٦

دبلوماسية مرسي في المخدع الإيراني

علي الشيخ منصور

لم تقتصر مفاجآت الرئس المصري محمد مرسي على سياسته الداخلية، بل نستطيع التأكيد أنه فاجأ العالم حين استدعى طهران للجنتة الرباعية التي اقترحها من أجل سوريا، والتي ضمت معهما كلاً من السعودية وتركيا، بما يمكن أن تمثله من تجمع إقليمي للعواصم الكبرى في المنطقة، تحت يافطة إسلامية، إلا أنها تجاهلت تناقضات الإسلام السياسي، والخلافات اللإيرانية مع السعودية والإمارات العربية وقطر، مما حرم هذه اللجنة من فرصة النجاح.

ومع أن المزاج الشعبي والمؤسساتي في مصر لم يرحب بزيارة أحمدي نجاد إلى القاهرة، إلا أن عناد الرئيس مرسي وضعفه، قادا وفداً يمثل الرئاسة المصرية وليس الحكومة مجدداً باتجاه طهران، ويعتقد كثيرون أن هذه الأخيرة استغلت تردي الوضع الداخلي لمصر في ظلّ الرئاسة الأخوانية، وتدهور الوضع الاقتصادي تحديداً لتشبك علاقة، تقايض بها شيئاً من الدعم مقابل توافق حيال الملف السوري. فشكلت الساحة السورية مجدداً مجال لقائهما، بل إن الدكتور عصام حداد مستشار الشؤون الخارجية للرئيس مرسي أعتبر أن زياته لطهران جاءت استكمالا لمناقشة المبادرة الرباعية التي طرحها الرئيس مرسي منذ قمة مكة ثم قمة القاهرة، مضيفا «إن التنسيق متواصل بين القاهرة وطهران والرياض وإسطنبول للإعداد لاجتماع يعقد على المستوى الوزاري لبحث الأفكار التي طرحها الرئيس المصري محمد مرسي بشأن وضع حل للأزمة السورية يؤدي إلى وقف إراقة الدماء وحل يخرج سوريا من أزمتها».

وتستطيع الدبلوماسية المصرية أن تسوق هكذا تصريحات بقليل من الذكاء، غير أن الخطورة الحقيقية فيما أعلنة الرئيس الإيراني أحمدي نجاد بأن «رؤى إيران ومصر تجاه القضية السورية تأتي في مسار واحد». مضيفاً إن وصول أي مجموعة إلى سدة الحكم في سوريا عبر الحرب والصراع يعني استمرار الحرب والتوتر الأمني لفترة طويلة، ولو أصبحت سوريا غير آمنة فإن أمن سائر دول المنطقة سيتعرض للخطر أيضا.

وفي هذا الموقف ارتداد عن الكثير من المقولات التي رددها الرئيس المصري بشأن صلاحية الرئيس الأسد، والموقف من ثورة الشعب السوري، خاصة وأن مرسي هو رئيس منتخب كنتيجة للربيع العربي الذي أطاح بنظام مبارك، وكان يُرتجى منه على الصعيد السياسي الداخلي والخارجي أكثر بكثير مما قدم حتى الآن، لكن ما كان يُرتجى من النظام الجديد في مصر إسلاميا وعربيا كان أكبر بكثير، فمصر أم الدنيا وأقوى بلد عربي مستقر سياسياً ومؤسساتياً في المنطقة، والنظام الجديد الإخواني يتقاطع مع الطموحات السياسية والمرجعية التنظيمية لأخوان سوريا، وفضاءاتهم الإسلامية عموماً، ومن غير المفهوم أن يُضحي مرسي وأخوان مصر بكل ذلك من أجل تحالف مهزوز، ولا يملك أفقاً للحياة، ومن غير المبرر أيضاً أن يضحي أخوان مصر بالعلاقة مع الإسلام التركي الأقرب لهم لصالح نظام ولاية الفقيه في طهران.

لكن على ما يبدو أن رياح مرسي جاءت بغير ما كان يُرتجى منها مصريا وعربيا وإقليمياً، وبعكس ما كان يُرتجى منها سياسياً ودبلوماسياً، وهو ما انعكس في التنسيق مع طهران على حساب الشعب السوري وثورته، وليس أدل على ذلك من مؤشر إعادة القائم بالأعمال المصري لدى دمشق السفير علاء عبد العزيز لاستئناف عمله في العاصمة السورية. وليباشر مهامه مع باقي أعضاء البعثة من أحد فنادق العصمة، أسوة بالعاملين في الأمم المتحدة، وذلك لأسباب أمنية.

الافتتاحية

قرية البيضا والمجزرة المستمرة

سامي شيحان

بعد حصار محكم من قوات النظام وشبيحته على مدينة بانياس الساحلية وقرية البيضا ١٠ كم إلى الجنوب منها، بدأوا منذ صباح الخميس الماضي قصفا عنيفا وانتقامي على المنطقة، لترتكب على إثرها إحدى أكبر المجازر في قرية البيضا، حيث تحدث نشطاء في الثورة السورية أن شبيحة وكتائب الأسد أعدمت مئات المدنيين في القرية، معظمهم من الأطفال والنساء إما ذبحاً بالسكاكين أو حرقاً أو إعدامات ميدانية، وأكد رامي عبد الرحمن، مدير المرصد السوري لحقوق الإنسان وجود «حالات إعدام نفذتها قوات النظام السوري في البيضا»، وتابع المرصد ان كثيرين ممن قتلوا أعدموا فيما يبدو بالرصاص أو بالسكاكين وعثر على جثث اخرى محترقة.

وأفاد محمد البياسي الناطق باسم المجلس العسكري في المنطقة أن قناة «الدنيا» قامت بإجراء مقابلة مع الشيخ عمر البياسي الذي كشف تفاصيل عن المجزرة والذي استطاع توثيق أكثر من ١٥٠ شهيدً، لكنه قُتل بعد المقابلة هو وزوجته وابنته وابنه حمزة الطبيب.

وقتل ثمانية أشخاص من عائلة المصري في رأس النبع، من قبل اللجان الشعبية وكتائب الأسد، وهناك مذبحة جماعية لسبعة أشخاص من عائلة الناشط عمر جبلاوي في بانياس والذين أحرق منزلهم، كما ذبح القتلة شابين من عائلة حسامو أيضاً، والمجزرة مستمرة على خلفية الصمت الدولي، حتى أنها لم تُثر قلق السيد بانكمون هذه المرة!

وقد ارتبط اسم قرية البيضا بمشهد الإهانة التي تعرض لها أهلها في الأيام الأولى لانطلاق الثورة السورية، حين تفنن عناصر الأمن والشبيحة بإذلال أهل البلدة التي لا يتجاوز عدد سكانها ١٥ ألفاً.

حرية – العدد (٣٥) ٢٠١٣/٥/٦

استجداء النظام لعطف إسرائيل؟

جمال حمود

الديماغوجيا «القومية والوطنية»، التي طالما سعى النظام في توظيفها لتعزيز سلطته، وقمع كل صوت لمعارضيه، لم تكن لتقنع شرائح واسعة من الشعب السوري، وربما حازت على النجاح الجزئي، بين فئات من الشعوب العربية، في عدد من البلدان.

لسنا هنا بصدد استعراض تاريخ النظام في سلوكه نحو القضية الوطنية والقومية. يكفي التوقف عند الزمن الحالي، زمن الثورة العظيمة التي فجرها الشعب السوري، وما كشفت عنه تصريحات النظام وممارساته، من استعداده لتقديم كل ما من شأنه كسب التأييد الإسرائيلي، ليتمكن من سحق الشعب وهزيمة الثورة.

منذ الأيام الأولى للثورة، أعلن أحد أقطاب المافيا الحاكمة، رامي مخلوف، وبشكل لا يحتمل التأويل، ولا اللبس، أن أمن إسرائيل سيتعرض للخطر، إذا تغير النظام في سوريا. وإسرائيل بالفعل تعرف هذه الحقيقة، فهي التي جربت النظام طيلة أربعة عقود ونيف.

في الواقع، كان الموقف الإسرائيلي، منذ بدء الثورة، ينطلق من الحقيقة التي قالها مخلوف، وكم هي كثيرة ، تصريحات سياسيين وأمنيين وعسكريين إسرائيليين، فيها تمثُّل لما قاله مخلوف، لأن تجربتهم تؤكد تلك الحقيقة، وأولا بأول راحت القيادات الإسرائيلية ترسم خيارات مبنية على احتمال سقوط بشار الأسد. لكنها لم توفر فرصة لتسهيل مهمات قوات النظام في قمع الثورة، فلم تعترض على إعادة انتشار قوات النظام في المنطقة الحدودية، لتسهيل عملياته ضد الشعب والثورة.

من الناحية العملية، بدأت إسرائيل بالتخطيط لما بعد بشار الأسد، دون أن ترغب في زوال نظامه، فشرعت برسم تصورات جديدة لأمن الحدود بعد سقوط النطام، ومنها، فكرة جدار عازل، إلى جانب توسيع عمق المنطقة المحرمة دوليا. وفي جانب آخر، شكلت مسألة السلاح الكيماوي، الذي يمتلكه النظام، قلقا على المدى المتوسط (لحظات انهيار النظام، وبعد انهياره). وربما استشعرت إسرائيل خطرا على المدى الراهن، إذ شكل ادعَاء النظام بامتلاك «العصابات الارهابية» سلاحا كيميائيا، حذرا من إمكانية قيام النظام باستخدام ذلك السلاح ضدها، وإلقاء المسؤولية على الجيش الحر. زد على ذلك، إمكانية حصول حزب الله على كمية من الكيماوي، من حليفه بشار، لخلط الأوراق.

لقد فهمت إسرائيل تكتيك النظام، حين أرسل بعض القذائف على مواقعها، للإيحاء بأن «العصابات» هي من قامت بذلك الاستهداف. ولا بد أن يساورها القلق من ألاعيب النظام في هذا المجال.

وفي الصميم من ذلك، كان توقيت تصريحات وزير إعلام نظام بشار، الذي كاد يقسم أغلظ الأيمان، عن عدم قيام النظام باستخدام الكيماوي ضد إسرائيل، في محاولة لكسب التأييد الإسرائيلي، بما لإسرائيل من تأثير في سياسة الدول الغربية، التي تقترب من تغيير في موقفها بالاتجاه الأفضل لمصلحة الشعب السوري.

إذا كان النظام لايريد استخدام الكيماوي ضد إسرائيل، فلماذا اقتناه؟

يبدو أنه أعد كل قواه البشرية والتسليحية، ومنذ بدايته، للحظة الانقضاض على الشعب، وها هو يفعل.

نصر الله: صرخات « ثقة بالنفس» على طريق الانتحار!!

نبيل حيفاوي

في إطلالته الأخيرة(٣٠ -٤ -٢٠١٣)، بدا الأمين العام لحزب الله، محقونا بجرعة زائدة من شد العزيمة، وإظهار الثقة العالية بالنفس والحلف الاستراتيجي، الذي ينضوي في دائرة أدواته.

ومن سوء- أوحسن، حظ حليفه بشار الأسد، أن قام نصر الله، بإعفائه من الدفاع عن نفسه، دعاويا وإعلاميا، وانبرى «السيد»، لطرح الرؤى الاستراتيجية والتكتيكية للمستقبل في سوريا، ملوحا بأن « لسوريا- إإقرأ: بشار الأسد»، حلفاء إقليميين ودوليين، لن يتركوه يسقط، بيد أميركا والصهيونية، و«التكفيريين».

في خطابه المذكور، قام «السيد»، بإلقاء الذرائع، التي قدمها سابقا، خلف ظهره، فلم تعد هناك أهمية لتكرار ادعائه الدفاع عن اللبنانيين داخل سوريا، أو مقام السيدة زينب في دمشق، سببا لمشاركته في الحرب ضد الشعب السوري، إلى جانب آلة القمع الدموي الفاشية، لحليفه بشار الأسد.

وإمعانا في استعراض القوة، راح يطمئن الناس إلى قدرة حزب الله، وهويقاتل في سوريا، أن يستمر صامدا!! في وجه إسرائيل، إن فكرت بالعدوان على لبنان. وهو يخفي هنا أن إسرائيل لم تعد تهتم بالحرب ضده، ليس اليوم، وهو يوجه سلاحه شمالا ضد السوريين، بل ومنذ «النصر الإلهي» المزعوم ، في تموز ٢٠٠٦، لأنها حققت ماتريد بفرض وجود قوات اليونيفيل، ومنعه من التواجد على شريط الحدود بعمق خمسة عشر كيلو مترا. فمنذ ذلك التاريخ، قام الحزب بنقل السلاح إلى الكتف الثاني، فأرهب اللبنانيين في بيروت والجبل، باجتياحهما في أيار ٢٠٠٧، واتجه خارج لبنان، ليقتل الشعب السوري، ويسهم بتدمير سوريا الوطن والشعب، دفاعا عن سوريا «الأسد».

ثمة استعراض آخر للقوة، قدمه لشدِ عزائم الموالين لتحالفه ولمشروع هذا التحالف، وللبيئة الاجتماعية التي يأخذ أبناءها إلى الجحيم، إذ تحدث كخبير أمني عالي المستوى، يطل على كل مابحوزة حلفه، وداعميه الدوليين، من امكانات تجعل هزيمة «نظام الممانعة» مستحيلاً ، وأكد ذلك الادعاء مرتين، مع افتعال لغة جسد مرافقة للكلام، «تبهر المشاهد»، وتجعل الموالين مطمئنين نفسيا على مصير قادتهم وأسيادهم. ولعل حرصه على التنكر لعدد قتلى حزبه في سوريا، وبعبارات مهرِج، يبعد أنظار المشاهدين عن التدقيق بالكلام، ليبهره بابتسامة معدة بمهارة، لبث الطمأنينة لدى المشاهدين والمستمعين.

وزاد على ذلك، أن استخف بخصومه اللبنانيين، حين أشار إلى أنهم لا يستطيعون فعل أي شيئ، مدَعيا أنهم قاموا بكل ما يستطيعونه، ومنذ وقت مبكر، في دعم «العصابات» التي تقاتل النظام السوري. وهنا كذب مرتين:

الكل يعلم أن خصومه السياسيون، استمروا في الوقوف على الحياد من الناحية العملية، باستثناء الجانب الإنساني في إيواء اللاجئين، إضافة إلى إعلان عدد منهم، التضامن مع حقوق الشعب السوري في نيل الحرية.

وإذ كان يغمز من فتاوي «الشيخين السنيين، الأسير، والرافعي»، فهي جاءت ردا على طائفية حسن نصر الله وقيادة حزبه، ووقف ممثلوا «السنة السياسيون» بغالبيتهم، ضد هذه الفتاوي، وحذروا منها. وهم بذلك تركوا «الطائفية السياسية» حكرا لحزب الله، و«للسيد» ومرجعيته في طهران «ولاية الفقيه» خامنئي.

أما الهدف من كل «شد العزيمة»، هو تحويل الرغبة، باستحالة سقوط النظام، إلى يقين، لايعدوا كونه تعليل النفس بالأوهام، وما ظهر به نصر الله شكلا ومضمونا، أسفر عن توجه انتحاري لا رجعة عنه.

في المرة القادمة، ربما سيظهر نصر الله وهو يرتدي المرقط، ويضع صاروخا أمامه على الطاولة... كما فعلت المذيعة الليبية في آخر ساعة من عمر نظام القذافي!!

نظام القتل وحصار الناس عبر الأزمات

نعيم نصار

حين كتب الأديب ممدوح عدوان كتابه (حيونة الإنسان) ونشره لم تكن سوريا تعيش ثورة شعبية بعد، وعدوان الذي شرح في هذا الكتاب ماذا تفعل السلطة الاستبدادية بالناس (المحكومين)، كان يعرف أن حيونة الإنسان في ظل الاستبداد تأتي نتيجة ممارسات ممنهجة يعيشها المحكومون بهذا الاستبداد، ولولا رحيل عدوان عن هذه الحياة، لكان أتحفنا بكتاب جديد عن محاولة (حيونة الإنسان في ظل كل أنواع القمع والأزمات)، وإذا تركنا الجانب السياسي واتجهنا للحياة المعيشية التي يعيشها المواطن السوري، نلاحظ كيف تحولت هذه الأيام إلى عقاب كبير ينفذه السوري في كل لحظة من حياته.

فمنذ لحظة خروجه من المنزل تبدأ هواجس الطريق، والعقبات التي خلقها النظام من خلال الحواجز الأمنية والعسكرية الثابتة والمتنقلة. حيث يمضي الناس ساعات وساعات في انتظار عبورهم نحو أعمالهم وغاياتهم اليومية، وتحولت هموم الانتقال اليومي إلى مادة صحفية انتشرت في الكثير من المواقع والصحف، فالكاتب (صبري عيسى) نشر منذ أيام مادة عن هذا الموضوع في موقع أورينت نت، تحدث فيها عن معاناته أثناء انتقاله من ضاحية قدسيا إلى جرمانا،حيث يتم تفتيش الناس على ثلاث حواجز، أحدها مختص (بتفييش) الهوية للكشف ماإذا كان صاحبها مطلوب للاعتقال أو لا، وفي سياق المادة يتحدث عن هموم النقل وإمكانية العثور على مقعد شاغر في وسائط النقل العام، حيث صار العثور على مقعد في باص نقل داخلي أشبه بالمعجزة، لاسيما في أوقات الذروة. عيسى تحدث أيضاً عن ساعات الانتظار التي يقضيها الناس في السيارات، في أرتال طويلة في انتظار تفتيشهم من قبل عناصر النظام المنتشرين في الحواجز في دمشق وريفها.

و نضيف إلى ماسبق، في هذا الشوارع يضيف عناصر الأمن والشبيّحة عبارات (الأسد أو نحرق البلد) ويخطّونها بخطوط رديئة، فتضاف بشاعة الشكل إلى بشاعة المعنى.

ومن هموم الطريق الغياب التام لمسألة تشغيل عدادات سيارات الأجرة وبات أي مشوار ينوي المواطن تنفيذه في دمشق بحاجة إلى بازار خاص به، حيث تضاعفت عدة مرات الأجور التي يطلبها سائقو سيارات الأجرة، لاسيما مع انقطاع الأمل من كل مؤسسات النظام ومنها أفرع المرور.

وتستمر الأزمات وتزداد، فحكومة النظام التي تنفذ أوامر القصر تتابع رصدها اليومي لأحوال الناس المعيشية من خلال التصريحات الخلّبية، وتتفنن في تبرير الغلاء اليومي متجاهلة أحد أهم أسبابه وهي الحواجز الأمنية والعسكرية والرشاوى التي تطلبها لتمرير السيارات وسياسة النظام الأمنية والعسكرية التي أوصلت البلاد إلى هذا الحال المعيشي الكارثي.

فالمواطن السوري مهما كان توجهه السياسي يدفع من جيبه وأعصابه فاتورة الحل الكارثي الذي اختاره نظام بشار الأسد في تعامله مع الثورة الشعبية المطالبة بالحرية وإسقاط النظام، وإذا فكر في النزول إلى أقرب محل لبيع الخضار والفواكه فإن الصدمة اليومية سوف ترافقه: فالفاصولياء الخضراء ب١٦٠ ل.س، الموز البلدي ب١٩٠ ل.س، الخبز العادي أسعاره حلقت بسبب تجار الأزمات وصار الحصول عليه بسعره الطبيعي يحتاج إلى وقوف ساعات في طوابير الأفران، البندورة وصل سعرها إلى ٩٠ ل.س، الخيار تجاوز ال١٠٠ ل.س، البطاطا ٨٠ ل.س، حتى أن أسعار الزيوت المحلية، زادت بنسب تتراوح بين ال ٤٠٪ و٤٨ ٪ وذلك حسب الكثير من التقارير الاقتصادية المنشورة، ويستمر الغلاء في مختلف السلع والمواد التموينية مع فروقات نسبية بسيطة بين أسواق شعبية وأخرى حديثة، وبسبب هذا التصاعد المخيف وغير المعقول مع غياب تام لكل مؤسسات التموين وحماية المستهلك انتشرت ثقافة الشراء بالحبة بين الناس، فصار المواطن يشتري حبة بندورة مع حبتين بطاطا.. الخ.

جريدة حكومية نشرت تحقيقاً مطولاً عن أزمة الحصول على الغاز وذلك بتاريخ ٢٢- ٤- ٢٠١٢ وإذا تجاهلنا (الكليشة) الدائمة التي يكتبها كتّاب النظام عن (أذرع الإرهاب التي تضرب في كل الأمكنة) متناسين قصداً كل آلة القتل اليومية عند نظامهم الدموي، وعرجنا على محتوى التحقيق سنقرأ: (ما إن توقف معمل غاز عدرا عن الإنتاج واستفحلت الأزمة في دمشق وريفها، حتى نشط تجار السوق السوداء بأبشع صور الاحتكار والابتزاز للمادة، وعرضها للبيع على الأرصفة والمفارق والساحات العامة وبسعر خيالي امتد من ألف ليرة ووصل في بعض المناطق إلى ٤ آلاف ليرة). هذا كلام صاحب التحقيق، والسؤال الذي يتبادر إلى ذهن المواطن، كيف يتم عرض هكذا مادة في الشوارع والساحات، حيث يسيطر النظام وشبيحته، وبالقرب من الحواجز الأمنية في كثير من الحالات؟ وهل يعني ذلك تجار السوق السوداء سياسة مقصودة من قبل النظام؟ كعقاب الجماعي للمجتمع بكامله، وليست جملة (تجار السوق السوداء) أكثر من عبارة تضليلية يراد بها الاختباء وراء الإصبع، لأن هؤلاء التجار معروفين بالاسم للجميع، فلماذا لايجري محاسبتهم؟ ولعل السؤال الأدق: من يحاسب من؟

والمفارقة أن كاتب التحقيق يتحدث عن كواليس موزعي الغاز، حيث ربح أحد الموزعين مبلغ مليون ليرة بيوم واحد بسبب متاجرته بالغاز، وبعض الموزعين وصلت المبالغ التي حصلوها إلى عشرات الملايين بسبب المتاجرة بالغاز، وحين يصل الكاتب لربط هذا الفساد بأسبابه فإنه يتحدث بخجل عن (شركاء لهؤلاء من الجهات المعنية عن قصد أو غير قصد..) هل لاحظتم هذه الجملة الاعتذارية (عن قصد أو غير قصد)، أما جملة (الجهات المعنية) فهي الأشباح ذاتها التي تتحدث عنها السلطة، إن مكافحة الفساد حديث للتضليل، جين يكون كبار الفاسدين آمنين على عروشهم.

طبعاً الكاتب الذي وجه سهامه إلى أذرع الإرهاب وذلك حسب توجيهات (أجهزة الاستخبارات السورية) متهما إياها بالتسبب بأزمة الغاز وذلك منذ السطر الأول في تحقيقه، نسي أو تناسى أن يربط خطر (الإرهاب) المزعوم مع الفساد الكبير في مادة الغاز حسب زعمه.

طبعاً لسنا في وارد مناقشة اصطفاف هذا الكاتب وأمثاله مع رواية النظام، والقصة باختصار تتلخص بأن تجار الغاز في سوق النظام السوداء هم ذاتهم مشجعي أصحاب الحل الأمني العسكري في التعامل مع الشعب الثائر، والغاية هي حصار المواطن السوري بالأزمات وعقابه جماعياً، فأصحاب القرار في مواقع حكومية متعددة أدركوا اقتراب غرق النظام فأكملوا فسادهم بصفقات كبرى في الغاز وغيره من المواد الضرورية التي يتحكمون بمصيرها.

وطبعاً واقع الأزمات اليومية التي يعيشها الناس تجعلهم يعرفون ودون الحاجة إلى منظري السلطة أن حكومة النظام التي تتحرك لتنفيذ أوامر القصر الجمهوري لا تملك أي خطة طوارئ في أي مجال لمواجهة الأزمات العامة التي تحدث في مختلف مجالات الحياة، فغلاء الفروج الذي وصل سعره إلى أرقام فلكية، توقف نسبياً، لابل تراجع السعر مع سماح حكومة النظام باستيراد الفروج.

وتتابع الناس حياتها اليومية منتقلة من أزمة إلى أخرى، مع خلاصة تقول: أن حياة الناس اليومية ستظل تسير بهذه الانحدار الرهيب مادام هذا النظام يصرّعلى التشبث بالسلطة. ولا حلول إنسانية لمعيشة الناس مع بقائه، تلك الخلاصة التي يرددها الناس في السر والعلن.

تقرير للمفوضية التدفق السوري يجهد الخدمات الصحية في الدول المضيفة

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٢٦ أبريل/ نيسان ٢٠١٣

جنيف– يحذر تقريرٌ أصدرته المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أن أزمة اللاجئين السوريين تعمل بصورة كبيرة على إجهاد الخدمات الصحية في البلدان المحيطة، فيما يواجه اللاجئون صعوبات متزايدة في الحصول على ما يحتاجون إليه من علاج ذي جودة – خاصة هؤلاء الذين يعانون ظروفاً صحية مزمنة ومكلفة.

وقال أدريان إدواردز، المتحدث باسم المفوضية، للصحفيين في جنيف، إن التقرير، الذي يغطي الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٣ في العراق والأردن ولبنان، يُظهر أن اللاجئين يحتاجون إلى علاج لمجموعة كبيرة من الحالات الشائعة والحالات التي تتعلق بالصراع.

وفسر إدواردز ذلك قائلاً: «يشمل ذلك الإصابات والأمراض النفسية والأمراض المعدية – على سبيل المثال، أمراض الجهاز التنفسي والإسهال والحالات الجلدية وأمراض العيون– التي عادة ما يُكشف عنها في مواقع اللاجئين الأخرى في أنحاء العالم، إضافة إلى أمراض مزمنة أخرى أكثر كُلفة وأطول أجلاً مثل السكري وضغط الدم وأمراض القلب والأوعية الدموية، إلى جانب رعاية الإحالة الباهظة التكاليف، حيث تُشخص وتُعالج بصورة أكثر شيوعاً في البلدان ذات الدخل المتوسط».

ومع وجود ما يزيد عن مليون لاجئ سوري في الدول الثلاث، وأكثر من ١،٤ مليون حول المنطقة، هناك مشكلتان رئيسيتان تواجهان النظام الصحي. أولاً، تزايد التحدي أمام توفير الحصول على رعاية صحية ذات جودة للاجئين السوريين – خاصة للأشخاص الذين يعيشون خارج المخيمات، حيث ينخفض التمويل الخاص بأزمة اللاجئين. وثانياً، ما يسببه تزايد أعداد الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدة طبية من إجهاد للخدمات الصحية القائمة في كل دولة من الدول المتضررة.

ويؤكد إدواردز قائلاً: «نحن نواصل، مع شركائنا، توفير الرعاية الطبية للاجئين في المخيمات بالأردن والعراق. ولكن الوضع أكثر صعوبة لهؤلاء اللاجئين الذين يعيشون خارج المخيمات، في مواقع حضرية عادة»

وفي الأردن والعراق، تقوم الحكومات والمفوضية والعديد من المنظمات الأخرى بتغطية تكاليف الرعاية الصحية، ولكن توفير رعاية إحالة باهظة التكاليف – مثل الغسيل الكلوي وجراحة العظام وعلاج السرطان – بات أكثر صعوبة.

وفي لبنان، حيث نظام الرعاية الصحية المخصخص بصورة كبيرة، فإنّ نقص الموارد يعني أن تُضطر المفوضية والوكالات الشريكة إلى خفض الدعم لكل من الرعاية الصحية الأولية ورعاية الإحالة الصحية الأكثر كلفة.

وفيما يتعلق بالوضع الصحي العام للاجئين السوريين، يُظهر التقرير صورة مختلطة. فلا يشير إلى معاناة اللاجئين السوريين لمعدلات مرتفعة من الوفاة وسوء التغذية الحاد، بل إلى أن معدل الوفاة في مخيم الزعتري بالأردن، على سبيل المثال، يبلغ ٠،١ لكل ١٠٠٠ شخص كل شهر، فيما يقل معدل سوء التغذية العالمي الحاد بين الأطفال دون سن الخامسة عن ٥،٨ ٪ – ولا يخرج أي منهما عن المعدلات الطبيعية التي تشهدها المنطقة، وهو ما يُعد مناقضاً للعديد من الأوضاع الإنسانية في أجزاء أخرى من العالم. إلا أنّ الخدمات الوقائية، وعلاج الأمراض المزمنة ورعاية الإحالة الباهظة التكاليف لا تتوفر بصورة ملائمة بتكلفة يستطيع اللاجئون تحملها، رغم الدعم الذي تقدمه الحكومات والوكالات الإنسانية.

وقال إدواردز إن من بين الأشخاص الذين يحصلون على استشارات بشأن الأمراض العقلية، كُشف عن الإصابة باضطرابات القلق العام واضطراب الضغوط التالية للصدمات في مخيم الزعتري بالأردن، بين ٢١،٦٪ و٨،٥ ٪ من المرضى تباعاً. وأضاف قائلاً: «في لبنان تُجرى ٤٠٠ استشارة للصحة العقلية كل أسبوع.

اعتمد التقرير بصورة أساسية على معلومات من مخيمات اللاجئين القائمة، فيما عدا البيانات الواردة من لبنان. مُظهراً، إلى جانب قضايا أخرى، الحاجة إلى المزيد من العمل لتحسين جمع البيانات –خاصة بشأن الأوضاع خارج المخيمات. وقد بدأت المفوضية وشركاؤها بالفعل العمل على معالجة تلك المسألة.

وبدءاً من الليلة الماضية، فقد سُجل ١،٤٠١،٤٣٥ سورياً كلاجئين في المنطقة أو في انتظار التسجيل، ما يشكل زيادة بنسبة ٣٠٪ عن الإجمالي المتوقع في إطار الخطة الحالية للاستجابة الإقليمية للاجئين بحلول نهاية يونيو/حزيران ٢٠١٣ – حيث جرى الحصول حتى الآن على نحو ٥٥٪ من التمويل من أجل الخطة.

للمزيد الإطلاع:

www.unhcr-arabic.org/517f6b596.html

الأونروا تدين التشريد الجماعي للاجئين الفلسطينيين في سوريا

الأونروا ٣٠ نيسان ٢٠١٣

القدس– يتعرض اللاجئون الفلسطينيون في سورية للقتل وللإصابة وللتشرد بأعداد أكثر من ذي قبل، وذلك في الوقت الذي يستمر فيه النزاع المسلح بإرباك مخيمات اللاجئين في كافة أرجاء البلاد. الاونروا أنّ قرابة ٢٣٥,٠٠٠ لاجئ فلسطيني تم تشريدهم داخل سوريا.

وتشعر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين بالقلق تحديداً حيال الأنباء التي تم تأكيدها اليوم، والمتعلقة بتشريد حوالي ستة آلاف فلسطيني يوم ٢٦ نيسان من عين التل، وهو مخيم للاجئين الفلسطينيين يقع على بعد حوالي ١٢ كيلومتر من مدينة حلب شمال سورية. ففي الأسبوع الماضي، تكثفت الاشتباكات المسلحة التي كانت تسود طيلة الأشهر الماضية، وبلغت ذروتها بقيام جماعات المعارضة المسلحة باحتلال مخيم عين التل في ساعات الصباح الأولى من يوم ٢٦ نيسان، وفور احتلالها للمخيم قامت تلك الجماعات بإعلانه منطقة عسكرية. وحدث تبادل للنيران بين القوات الموالية للحكومة والتي كانت متواجدة داخل المخيم. وبحسب الأنباء الواردة، فقد تم استخدام قذائف المورتر والأسلحة الصغيرة مما أدى إلى إتلاف وتدمير منازل اللاجئين وساهم بوقوع العشرات من الضحايا والإصابات، من ضمنهم أشخاص من المدنيين الفلسطينيين.

استجاب موظفو مكتب الأونروا في حلب للاحتياجات الطارئة للاجئين المشردين من مخيم عين التل. وتم اتخاذ إجراءات سريعة لتوفير مساعدات نقدية وغذائية للأشخاص المشردين الذين لا يزال العديدين منهم يبحثون عن مساكن مؤقتة في مدينة حلب. وتستمر جهود استجابة الأونروا وسط تقارير تفيد بأن أعدادا كبيرة من اللاجئين المشردين قد يكونون محصورين بدون مساكن ملائمة في المناطق الريفية حول مدينة حلب حيث لا يزال النزاع العسكري الكثيف مستعراً.

إنّ أحداث عين التل تعكس التجربة المريرة والمأساوية لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين الأخرى –كمخيم درعا ومخيم اليرموك في دمشق ومخيمات الحسينية وخان الشيخ وسبينة والسيدة زينب في محيط دمشق الأوسع. وفي الوقت الذي تستمر فيه الأونروا بالاستجابة للأزمات الإنسانية التي تؤثر على الفلسطينيين في سورية، فإنها تدين سياسة الاقتتال المسلح في المناطق المدنية، مثلما تدين فشل كافة الأطراف في حماية سلامة وأرواح المدنيين السوريين والفلسطينيين على حد سواء. إن القانون الدولي الإنساني يلزم كافة الأطراف بحماية المدنيين، ونحن نطالب كافة تلك الأطراف بالوفاء بهذا الالتزام. تناشد الأونروا وبصورة عاجلة كافة الأطراف بإيقاف المعاناة الإنسانية التي يتسبب بها النزاع في سورية، وبالقيام بحل خلافاتهم عن طريق الحوار والمفاوضات السياسية.

للإطلاع:

www.unrwa.org/atemplate.php?id=1287

حرية – العدد (٣٥) ٢٠١٣/٥/٦

أنصاف الطرق المتوازية!

محمد سليم

تتوزع جهود المعارضة السياسية السورية على ثلاثة مسارات متوازية:

المسار الأول يتمثل بجهود يبذلها عدد من المعارضين من أجل توسيع الائتلاف الوطني، عبر ضم ٢٥ شخصية (علمانية)، لموازنة التمثيل الإخواني الكبير نسبياً. ومن المنتظر أن يعقد الائتلاف اجتماعاً في الأيام القليلة المقبلة لمناقشة هذا الأمر. وفي السياق ذاته تبذل دول غربية وعربية جهوداً حثيثة لتجاوز تداعيات استقالة معاذ الخطيب، وقالت تقارير إعلامية «إن السفير الأمريكي في دمشق، المشرف على (الملف السوري) روبرت فورد، والسفير البريطاني لشؤون المعارضة، جون ولكس، أجريا في الأيام الماضية محادثات مع معارضين سوريين في باريس، تركزت حول ضرورة تفعيل الائتلاف ورص صفوفه».

المسار الثاني تقوده (هيئة التنسيق) التي تُحضّر لعقد لقاء تشاوري في إسبانيا بين ٢٠ و٢١ الشهر الجاري، حيث سيشارك ممثلون عن (كتلة الخطيب)؛ و(تيار معاً)؛ و(تيار بناء الدولة)؛ و(حزب التنمية الوطني)؛ وشخصيات شاركت في (مؤتمر دمشق للإنقاذ الوطني) الذي عقد نهاية العام الماضي.. وقالت مصادر عديدة «إن اللقاء، الذي قد يشارك فيه نحو ٥٠ شخصاً، سيمهد لعقد مؤتمر واسع للمعارضة بمشاركة نحو ٥٠٠ شخص، تحت مسمى (القاهرة-٢)».

أما المسار الثالث، فترسمه جهود المعارضين ميشال كيلو وفائز سارة لعقد (مؤتمر القطب الديموقراطي) في القاهرة يومي ١١ و١٢ الشهر الجاري، ويشارك في المؤتمر عدد من الشخصيات المعارضة، بينها وليد البني وكمال لبواني اللذان استقالا من (الائتلاف)، ويقول المنظمون إن المؤتمر سيبحث في «وضع أطر ونظم لانعقاد مؤتمر موسع للمعارضة خلال ثلاثة أو أربعة أشهر».

تثير هذه الجهود أسئلة ملحة: لماذا نقف أمام ثلاثة مسارات متوازية، بل متنافسة؟ لماذا يتم التحضير لعقد ثلاثة مؤتمرات مختلفة للمعارضة، ما دام جميع المعارضين يقولون أن لهم الهدف ذاته: إسقاط النظام؟! ما الجدوى من خلق ائتلافات جديدة إلى جانب الائتلاف الوطني؟

منذ تشكيل الائتلاف الوطني (وقبله المجلس الوطني) والشغل الشاغل لهيئة التنسيق هو الطعن بشرعية هذا الكيان، حتى أنها تساوي، في خطابها المعلن، بين الائتلاف والنظام وتحملهما مناصفة المسؤولية عن الدم السوري، أما في توجهها المضمر فإن الائتلاف وحده هو العدو الذي يجب الخلاص منه، وصولاً إلى حل للأزمة السورية!

وهكذا فإن لقاء إسبانيا لن يبتعد عن هذا الهاجس، وعلى الأرجح سيكون إنجازه الوحيد هو خلق كيان يدعي منافسة الائتلاف، ويسعى إلى نزع الشرعية عنه.. وبالطبع لن يكون مهماً حجم التمثيل الشعبي الذي يحظى به هذا الكيان الجديد، ولا مستوى القبول الشعبي لطروحاته، إذ لديه تفويض روسي إيراني، وتغطية سخية من قناتي العالم والميادين، وهذا يفي بالغرض الحقيقي: المشاغبة على الائتلاف!

وماذا عن مؤتمر القاهرة؟ ما الذي سيضيفه (القطب الديمقراطي) إلى (المنبر الديمقراطي)؟ ما هي هذه «الأطر والنظم» التي يبشرنا بها كيلو وسارة؟

لا شك أن الائتلاف يعاني من مشكلات كثيرة، أهمها التمثيل غير المتوازن، وعدم الانسجام في مكوناته، والعمل الفردي البعيد عن الطابع المؤسساتي.. لكن هذا الائتلاف، بالمقابل، حظي بشعبية لا بأس بها بين السوريين، وحظي كذلك باعتراف دولي واسع، واحتل مقعد سوريا في الجامعة العربية، وربما يحتل مقعدها في منظمة التعاون الإسلامي، وهناك جهود حثيثة لجعله البوابة الوحيدة لتمويل الثورة وتسليحها.. فما الجدوى، إذاً، من ترك هذا الطريق الذي تم شقه بعناء شديد وتكاليف باهظة، والعودة إلى نقطة الصفر من أجل شق طريق آخر مواز لن يصل، في أحسن أحواله، إلى أبعد مما وصل إليه طريق الائتلاف؟

أليس من الأجدى العمل على إصلاح الائتلاف والارتقاء بأدائه وتعديل تمثيله المختل، وتفعيل مؤسساته؟

مفاتيح واشنطن!

ياسر عطا الله

إنها صورة معبرة: اللواء سليم إدريس، رئيس أركان الجيش الحر، يقف بجانب إحدى شحنات المساعدات القادمة من واشنطن، وهو يقول: «آمل أن تكون هذه المساعدات خطوة أولى تتلوها خطوات أخرى، تتوج بأن نحصل من الأصدقاء الأوروبيين على ما نحتاجه في ميدان المعركة».

في الواقع هي صورة، وبعكس ما أريد لها، تبعث على الأسى، فإدريس ورفاقه الذين خرجوا منذ سنتين بأحلام كبيرة وطموحات بلا حد، قد صاروا اليوم أسرى لمحاكات دبلوماسية وحسابات غامضة، وصارت أرواحهم معلقة بذلك الشريان القادم من الخارج، والذي ينقل، كما القطارة، شحنات غير سخية من مواد طبية ومناظير الرؤية الليلية ودروع واقية وغذاء..

لكن لا خيار لهم، فهم يواجهون قوة عاتية مسنودة بدعم لا محدود من دولتين قادرتين (روسيا وإيران)، وأموال السوريين الداعمين للثورة لا تكفي لتزويد الجيش الحر بما يلزم من أسلحة ومعدات.. فإلى متى سيبقى الحال على ما هو عليه؟

يقول البعض إن التغيير قادم، مستندين في ذلك إلى مصادر أمريكية أكدت أن البنتاغون على وشك إرسال مساعدات عسكرية فتاكة، وخيارات «البنتاغون تنحصر حالياً بوزارة الخارجية أو وكالة الاستخبارات الأميركية (سي آي إيه)، فإذا قررت واشنطن أن تدعم المعارضة السورية بشكل علني فإن الوسيط سيكون الخارجية الأميركية، أما إذا قررت المضي في التسليح بشكل سري فسيستعين البنتاغون بـ(سي آي إيه)».

ويرى هؤلاء أن التصريح الأخير للرئيس الأمريكي، يدعم كلام هذه المصادر، إذ أعلن أوباما من مكسيكو أن «كل الخيارات مطروحة بشأن سوريا».

بعد الأدلة الكثيرة على استخدام الكيماوي في سوريا، فإن الإدارة الأمريكية بدأت تلوح بـ (الخيارات المفتوحة)، ولكن، على الأرجح، فإن التلويح مقصود بذاته، وبالتالي فثمة مسافة لا تزال شاسعة بين التلويح بـ «الخيارات المفتوحة» وبين اللجوء إلى واحد منها...

في حزيران القادم سيجتمع أوباما بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين في إيرلندا، ومن الآن وحتى ذلك التاريخ فإن واشنطن لن تقدم على أي خيار، إلا خيار التلويح بالخيارات.. فقد صار واضحاً أن الأمريكيين يسعون إلى استرضاء الروس في سوريا، وأنهم لن يقدموا على تكرار التجربة الليبية، ما يعني عدم إقدامهم على تغيير دراماتيكي لموازين القوى.

وفي حزيران أيضاً، سوف تشهد إيران انتخابات رئاسية، وتنتظر واشنطن أن تسفر الانتخابات عن بروز إدارة إيرانية أكثر مرونة، ربما تكون قابلة للدخول في صفقة تشمل سوريا والعراق والملف النووي..

إضافة إلى ذلك فإن إسرائيل، الوكيل الإقليمي الأكثر أهمية لواشنطن، لا تزال بعيدة عن أن تحسم أمرها إزاء

خطوة محددة إزاء الجار الشمالي، إذ تشير المعلومات إلى أن مراكز القرار في تل أبيب موزعة بين خيارات متضاربة، فمنها من يرغب في دفع الأمريكيين إلى تدخل عسكري حاسم، وبعضها الآخر يريد تسوية تبقي جزءاً من النظام، فيما يصر القسم الثالث على ترك الأمور على حالها: لا غالب ولا مغلوب..

هذه هي مفاتيح الموقف الأمريكي، ولنتابع بقية تصريح أوباما من مكسيكو: «إننا نقيّم باستمرار الوضع عل الأرض ونعمل مع شركائنا الدوليين لإيجاد أفضل طريقة للبدء بعملية انتقالية تساهم باستقرار البلاد ووقف القتل وتتيح للشعب السوري تحديد مصيره».

الديمقراطية في سوريا.. أكبر من احتمال أقل من حتمية

هشام القاسم

بعد أن يستنفد خصوم الثورة السورية حججهم، فإنهم يلجؤون إلى نبوءتهم الأثيرة: ستنتهي هذه الأحداث (هم لا يسمونها ثورة) إلى استبدال الاستبداد البعثي باستبداد ديني. وهم لا يعدمون الأدلة على ذلك: «فها هي جبهة النصرة، أبرز فصيل في المعارضة المسلحة، قد أعلنت صراحة تبنيها لبرنامج القاعدة وتوجيهات زعيمها، أيمن الظواهري، بإقامة دولة إسلامية في سوريا»، و«ها هي جماعة الإخوان المسلمين ترتب مع حلفائها الإقليميين والدوليين، للحلول مكان النظام، حتى دون المرور بمرحلة الانتخابات التي خاضها إخوانهم المصريون والتونسيون».. رغم أن السجال مع هؤلاء المحصنين ضد الاقتناع يبدو بلا طائل، فإن الخيار الإسلامي الذي يلوح في أفق الثورة السورية، يجعل من (نبوءتهم) مصدراً لسؤال مشروع ووجيه: هل من إمكانية فعلية لأن تنتقل سوريا من ظل الاستبداد البعثي إلى قبضة الاستبداد الديني؟

يوماً بعد يوم يتعاظم استثمار المعارضة المسلحة في الإسلام: شعارات وهتافات وأزياء وأسماء ألوية وكتائب.. هذا الاستثمار هو الذي يرسخ، في أذهان الكثيرين، شبح الإسلام السياسي القادم ليحل مكان البعث. وإزاء ذلك نحن مضطرون إلى الإلحاح، مجدداً، على ضرورة التفريق بين الإسلام السياسي كمنهج وأيديولوجيا، وبين بعض مظاهر التدين والتعلق العفوي بالشعارات الدينية السائدة في صفوف الثوار، الذين يعيشون تجربة وجودية فريدة، يحتاجون فيها إلى الملاذ الاعتقادي، وإلى حوافز عميقة (الجهاد والشهادة) تسندهم وتشد من أزرهم.

وبالنسبة إلى السلفية الجهادية تحديداً، فثمة على الأرض ما يعطي لهذا التفريق مصداقية كبيرة، إذ يسود الحذر والتذبذب علاقة المكون السلفي الجهادي ببقية مكونات المعارضة المسلحة، والتي ينضوي معظمها تحت تسميات وشعارات إسلامية..

كتائب عديدة من المعارضة لم ترض بالتعاون مع تنظيمات متشددة، ولكنها آثرت السكوت على أنشطتها وتجنبت الصدام معها، من منطلق تأجيل أي معارك هامشية تحيد بها عن معركتها الأساسية ضد النظام..

كتائب أخرى قبلت بالتعاون التكتيكي المؤقت مع بعض المكونات التي ترفع شعارات دينية تشي بالتطرف، دون أن يصل ذلك إلى الإقرار بهذه الشعارات أو السير تحت رايتها..

بل إن بعض هذه الكتائب وجدت نفسها في صدام مع تشكيلات سلفية متطرفة، مثلما حدث لكتائب الفاروق التي خاضت مواجهة محدودة مع إحدى هذه التشكيلات..

وبما أن جبهة النصرة هي الفصيل الأبرز في التيار السلفي الجهادي، فإن التساؤلات حولها تغدو أكثر إلحاحاً: حجمها؟ توزعها؟ مكوناتها؟ أنصارها؟ بيئتها الحاضنة؟..

تسجل مصادر حسنة الاطلاع تنامياً في عدد مقاتلي الجبهة، فهي بدأت ببضع مئات (بين ٥٠٠ و٧٠٠) ثم قفز العدد، بعد منتصف العام الماضي، إلى ٤٠٠٠ مقاتل، لتختتم الجبهة عام ٢٠١٢ وفي صفوفها نحو (٧) آلاف مقاتل (أو عشرة آلاف على أكثر تقدير)..

ولكن هذه المصادر نفسها تضيف تفصيلاً يدفع إلى إعادة النظر في العدد الحقيقي، فالجبهة اعتادت أن تقسم منتسبيها إلى زمرتين (بالأحرى إلى درجتين): مبايعون وغير مبايعين. المبايعون هم الذين بايعوا الجبهة على القتال في صفوفها «حتى إقامة الدولة الإسلامية على أرض الشام»، أما غير المبايعين فهم الذين عاهدوا الجبهة على القتال إلى جانبها حتى إسقاط النظام، دون أن يلزموا أنفسهم بأي هدف أبعد من ذلك.. وتؤكد المصادر أن نسبة المبايعين للجبهة لا تتجاوز الـ (٢٠) بالمئة من كامل عددها.. وإذا ما اعتمدنا الرقم الأكبر في التقديرات، أي (١٠) آلاف، فإن عدد المبايعين هو ٢٠٠٠ مقاتل فقط، وحتى إذا أضفنا إلى هؤلاء عدداً من الكتائب السلفية المحلية المتناثرة (والتي لم ترقَ لأن يكون لها أسماء محددة قابلة للحفظ والتداول) فإن العدد الإجمالي لن يتجاوز بضعة آلاف..

فهل يستطيع السلفيون المتطرفون، بمثل هذا العدد، أن يدحروا (بعد سقوط النظام) بقية مكونات الجيش الحر، بل ومكونات المجتمع السوري؟.. هل يستطيعون اجتياح المدن الرئيسية، والسيطرة على جميع المفاصل المؤثرة، وإخضاع الملايين وقسرهم على نظام لا يرتضونه؟

وماذا عن الشق الآخر من الوعيد الديني: الإخوان المسلمين؟

يعتقد خصوم الإخوان، وبعضهم خصوم للثورة، أن الجماعة السورية سوف تكرر تماماً ما فعلته شقيقتها المصرية: «تردد اليوم شعارات الديمقراطية والمدنية والليبرالية.. وعندما تصل إلى الحكم سوف تجاهر بهدفها الحقيقي: التمكين، أي أخونة الدولة برمتها». وهنا نحن إزاء سؤالين: هل إخوان سوريا هم نسخة طبق الأصل عن إخوان مصر؟ وبالتالي فهل يقوى هؤلاء على ما فعله أولئك؟

مع انهيار نظام مبارك، كان الإخوان المسلمون قد أكملوا تغلغلهم في المجتمع المصري، وهو ما بدؤوه قبل ثلاثين عاماً على الأقل. لقد كانوا موجودين في كل مكان تقريباً: في النقابات المهنية، والجمعيات الأهلية، وفي سلك القضاء، والجامعة، والشرطة، وأندية الرياضة.. وهكذا كانوا الوحيدين، من بين التيارات والأحزاب المصرية، الجاهزين للفوز في انتخابات ديمقراطية، ومن ثم محاولة السيطرة على جميع مفاصل الدولة (أخونة مصر)..

على العكس من ذلك هو حال الإخوان السوريين، إذ لم يعد لهم هنا أي وجود فعلي منذ العام ١٩٨٢. لقد نجح النظام في استئصالهم وتشتيتهم في المنافي، كما إن قاعدتهم الشعبية اهتزت إثر الأحداث الدامية التي انتهت بمذابح حماة، حيث شاع أن الإخوان قد خذلوا أنصارهم بعد أن جروهم إلى صدام غير متكافئ مع السلطة.

ومع ذلك فقد كان لهذه الهزيمة أثر إيجابي، إذ وجد بعض القادة الإخوانيين، في منفاهم، الوقت والظرف الملائمين لإجراء مراجعة شاملة لفكر وسلوك تنظيمهم، وإذا كان البعض ينظر إلى تنقل الإخوان بين تحالفات عديدة ومتناقضة على أنه نوع من النفاق والتذبذب، فإنه يمكننا النظر إلى الأمر من زاوية أخرى، فالإخوان باتوا يعون ضعفهم ومحدودية قدراتهم، الشيء الذي يجعلهم بمنجاة من نقيصة إخوانهم المصريين: غرور القوة.

هكذا علينا أن نصغي باهتمام إلى تطمينات الإخوان السوريين: تأكيدهم على المشاركة، وعلى عدم وجود نية بالهيمنة والتسلط.. فالمسألة لا تتعلق بالمبادئ، ولا بالصدق والكذب، بل بالإمكانيات والوقائع على الأرض.. لا يستطيع الإخوان الإمساك، وحدهم، بزمام السلطة في سوريا. هم لا يملكون من العدد والعدة والقبول الشعبي.. ما يفي بهذا الغرض.

يتحدث كثيرون عن وجود دعم قطري وتركي للإخوان، بل عن مؤامرة إقليمية ـ دولية لتنصيب الإخوان بدل البعث. لا نستطيع أن ندحض وجود تنسيق بين الإخوان وبعض الدول العربية والإقليمية، ولكن هل يصل الأمر إلى حد أن تقوم دول، مهما علا شأنها وطالت يدها، بتسليم السلطة عنوة إلى تيار لا يملك العدة اللازمة لذلك؟.. نسبة نجاح هذا الاحتمال لا تزيد كثيراً على نسبة نجاح روسيا وإيران بفرض (هيئة التنسيق) كبديل عن البعث!

وبالطبع إذا كان الاستبداد ممتنعاً على أي تيار ديني، فهو ممتنع أيضاً على أي تيار علماني مدني، ذلك أن لعنة النظام قد حلت على جميع الأحزاب والتيارات فحولتها إلى شراذم، ما يجعلها تقف مستقبلاً أمام خيارين لا ثالث لهما: إما الصراع المفتوح والطويل على السلطة، أو الاتفاق على قواعد ثابتة والاحتكام إلى صناديق الاقتراع.

الملتقى الفكري في باريس ناقش واقع الثورة وتحدياتها.. إلاّ أنّ الصوت لم يذهب بعيداً في المدى

سارة مراد

تحدّث السيد يحيى قضماني في افتتاحه لأعمال الملتقى الفكري الذي احتضنته العاصمة الفرنسية باريس يومي ٢٠-٢١/٠٤/٢٠١٣، وهدفه مناقشة واقع الثورة السورية وتحدياتها: (يُعتبر النضال بالحرف والكلمة والموقف نضال مهم وأساسي، لأنّ السلاح وحده لم يكن الوسيلة الوحيدة التي مكّنت الشعوب من الانتصار على طغاتها).

حمل الملتقى عنوان: (الثوره السورية- المشكلات والتحدّيات)، وقد نظّمه كل من رجل الأعمال السوري يحيى القضماني والفنان سميح شقير، وبحسب السيد قضماني، فذلك: (ايماناً منهما بأهمية تقييّم مسار الثورة من منظور فكري تحليلي، وليس من منظور سياسي فقط. وأن يُدلي المثقفون والمبدعون والفنانون الذين وقفوا الى جانب الثورة منذ انطلاقتها بدلوهم ويشرحوا مواقفهم ورؤيتهم..).

فنانون سوريون كُثر لبّوا الدعوة حضوراً ومشاركين، ففي جلسات اليوم الأول من أعمال المؤتمر، والتي حملت عنوان «الثورة السورية بعد عامين من اندلاعها: تحليل عوامل الثورة وطبيعة النظام وتحولات الفكر والممارسة من الثورة السلمية إلى الثورة المسلحة» تحدّثت الروائية سمر يزبك عن اتساع الفجوة بين النخب المُثقفة والواقع الميداني. ثمّ تحدّثت المخرجة هالة محمد مؤكدّة على كلام يزبك في الدعوة إلى تنظيم الجهود الإغاثية والدعم الإنساني. أمّا سميرة المسالمة رئيسة تحرير صحيفة «تشرين» الحكومية سابقاً، والتي هاجمت أحداث درعا عقب اندلاع شرارة الثورة الأولى، ثمّ أفيلت حين أدمعت عينها على شاشة التلفزيون، وانضمّت بعدها إلى ركب الحراك الثوري، فقد ترأست الجلسة الثانية والتي حملت عنوان: «الثورة ومستقبل المجتمع السياسي السوري: بين المواطنة المتساوية والمحاصصة الطائفية «، وهو العنوان الذي أطاح به بعيداً ميشيل كيلو بقوله: (المواطنة أو المحاصصة ليست الموضوعات الأهم التي سنناقشها). مُفضلاً الإفصاح عن قلقه حول حلم «الدولة المدنية في سوريا» والتأكيد على: (ضرورة أن يكون الرهان على الناس الذين يشبهوننا). في حين التزم المخرج هيثم حقي أكثر ببحث الحراك الثقافي وعلاقته مع السلطة السورية خلال العقود المنصرمة.

افتتح المفكر صادق جلال العظيم الجلسة الثالثة وعنوانها: (الثورة السورية في الصراعات العالمية،الرهانات والتفاعلات الرسمية والشعبية). وفيها نقد العظم ما رأى أنّه: (ثلاثة أنواع للخطاب على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، تعمل على حجب منجزات الثورة السورية والتقليل من قدرتها على إحداث التغيير المنشود)، معتبراً أنّ الخطب الثلاث هي:

١- الكلام المُكرّر عن تعقيد الثورة السورية: وفي نقده لهذا الخطاب رفض العظم توصيف ما يجري على أنه حرب أهلية عبر مقاربة نظرية للتجربة اللبنانية.

٢- خطاب حماية الأقليات: وبحسب العظم هو خطاب مُجحف بحق الأكثرية التي شهدت مناطقها خراباً ودماراً لا يقابله سوى الهدوء والسلام في مناطق الأقليات.

٣- خطاب التوازنات العالمية ومصالحها: وبحث فيها في طبيعة الحراك الثوري السوري وقواه الفاعلة. (القوى الثورية وتنسيقاتها، كسرت أيضاً العقلية العربية القائمة على التمحور حول شخصية مركزية واحدة).

في مقاعد الحضور جلس جمع من مفكري سوريا ومثقفيها، من الباحث الاقتصادي عارف دليله إلى الأستاذ الجامعي برهان غليون والكاتب فايز سارة والمفكر الفلسطيني سلامة كيلة وموفق نيربيه وعمر إدلبي وحازم نهار وآخرون، اجتمعوا مع الفنانين مثل جمال سليمان وعبد الحكيم قطيفان والإعلامي سمير العيطة والشاعر فائق حويجة والمخرج أسام محمد والموسيقية عائشة ارناؤوط والشاعر لقمان ديركي وآخرون كذلك.

في الختام وجّه المجتمعون رسالة إلى الشعب السوري وقواه السياسية والمُجتمعيّة:

(×- من الطبيعي أن يقف المفكرون والمثقفون جنباً إلى جنب مع ثورة شعبهم، واعتبارها الحدث الأبرز في تاريخ سوريا المعاصر بعد الجلاء ، لأنها أعادت الشعب إلى الفعل والمشاركة بعد إقصاء وتهميش طويلين.

×- يرى المجتمعون أن هدف ثورة الشعب السوري هو إنهاء النظام الشمولي الاستبدادي القائم برموزه وأركانه، وإعادة بناء الدولة السورية بعقد اجتماعي جديد يرسخ مفهوم المواطنة المتساوية والديمقراطية، ويحتفي بالتعددية والعدالة الاجتماعية، مما يعني التنمية المتوازنة والتوزيع العادل للثروة.

×- يرى المجتمعون ضرورة تجاوز المعارضة لتشرذمها وضعف الخطاب والأداء فيها، ويرون ضرورة تمثيل أوسع داخلها لقوى الحراك الثوري على الأرض، وبأن وثائق القاهرة الموقعة من معظم أطراف المعارضة بتاريخ ٢٠١٢/٧/٢ تشكل أساساً صالحاً يمكن البناء عليه للوصول نحو صيغ أكثر تطوراً وتوافقاً مع أهداف الثورة.

×- يؤكد المجتمعون على ضرورة أن يقوم الجيش الحر بإعادة تنظيم نفسه، ووضع المعايير الناظمة لعمله خدمة لأهداف الثورة في الحرية والكرامة وبناء الدولة الوطنية الديمقراطية، ولعل أهم هذه المعايير استناده إلى عقيدة أخلاقية وطنية تعيد سوريا للسوريين جميعاً، وترفض التفرقة بين أبناء الوطن الواحد على أي أساس قومي أو ديني أو مذهبي، والالتزام بالمواثيق والأعراف الدولية فيما يتعلق بالتعامل مع المدنيين والمنشآت ومؤسسات الدولة والأسرى، والابتعاد عن الأعمال الانتقامية والثأرية، ومنع حدوثها في المناطق الخاضعة لسيطرته، ونطالبه بتأكيد التزامه بهذه المواثيق.

×- اجمع المثقفون السوريون على إدانة كل مظاهر التطرف التي من شأنها حرف الثورة عن غايتها الأساس

متمثلة بإنشاء دولة التعدد).

مع تذكير: (قوى المعارضة السياسية كافة بمسؤوليتهم في عدم التفريط بالقرار الوطني والعمل على الحد من التدخلات لبعض القوى العربية والإقليمية والدولية في هذا القرار، كما يتوجه المجتمعون إلى قيادات المعارضة وكل أبناء شعبنا بضرورة الوقوف بحزم ضد كل من يستغل احتياجات هذا الشعب المنكوب لشراء الولاءات السياسية، لما في ذلك من إهانة لتضحياته، فضلاً عن مخاطره الجسيمة على مسألة الانتماء الوطني).

إلاّ أنّ المؤتمر لم يحظ بالإنصاف الإعلامي الذي يستحقه، على الرغم من أهميته الفكرية والسياسية والثقافية. حتى أنّ انعكاسه في صفحات التواصل الاجتماعي بدا ضعيفاً. وإن كانت هذه الصفحات التي يستخدمها السوريون بكثرة لا تعتبر مؤشراً رسمياً دقيقاً على تفاعل الشارع السوري بعمومه مع الحدث أياً كان، لغياب خدمات الانترنيت والكهرباء عن مناطق عديدة في سوريا، إلاّ أنّه مؤشر تقريبي لشريحة من مستخدمي الانترنيت في سوريا. ويمكن أن يُرد ضعف التفاعل هذا إلى مجموعة عديدة من الأسباب، ربما ليس أقلّها قوانين اللعبة الإعلامية ذاتها، وتلوّنات مصالح مالكي وسائل الإعلام. إلى جانب الخطاب الذي قام عليه المؤتمر نفسه، حيث يمكن أن يراه البعض رفاهيةً لا يملكونها وسط أصوات القصف وسقوط الأبنية فوق رؤوس ساكنيها. خاصة مع النظر إلى نخبويّة الحضور والمشاركين وربما ضعف مواكبة فعلهم الثقافي- على أهميّة تاريخ كل من الأسماء الحاضرة- للّحظة السورية. وفي هذا الصدد تحدّث السيد قضماني عن قلقه من أنه ربما يعمد البعض إلى التعتيم القصدي عن الفعاليات الثقافية التي تعمل في الثورة السورية: (أي شيء حضاري ويفيد هذه الثوره يجب أن يغيب تماما، هذه حقيقة يجب ان يعرفها الجميع).

انهيار العملة السورية كارثة وطنية

فداء يونس

انتهى شهر نيسان/ ابريل الفائت بانخفاض قياسي لسعر صرف الليرة السورية بالنسبة للدولار، حيث بلغت قيمة الدولار الواحد في السوق السوداء ١٣١ ل.س، فيما يُصر حاكم مصرف سوريا المركزي أديب ميالة أن قيمته لا تتعدى ١١٥ ليرة وفق السعر الرسمي. لكن خلال اليومين التاليين من شهر أيار/ مايو قفز سعر الصرف ليصل إلى ١٤٥ ليرة للدولار الواحد، مما أربك محلات الصرافة، وانهمك تجار العملة الصعبة بعمليات واسعة لشراء العملة، دون أن تجد بينهم من يبيع دولاراً واحداً.

تبدو الأسباب السياسية لهذا الإنهيار واضحة ضمن رؤتنا لانهيار الإقتصاد السوري ككل، فما يدعم أي عملة في العالم ليس الاحتياط النقدي الذي تهاوى مؤخرا في سوريا إلى مليار ونصف من الدولارات تقريباً، بل هي استمرار الثورة أكثر من عامين، دمر النظام خلالهما كل أشكال الانتاج الزراعي والصناعي والخدمي أيضاً، ومع ذلك يطعمنا السيد ميالة الجوز الفارغ كما يقولون، حين يؤكد «نحن على وشك الاتفاق مع روسيا وإيران للحصول على دعم مالي،... من خلال مساعدات مادية أو من خلال توريد مواد غذائية هذا يوفر على خزينة الدولة».

المشكلة أن الليرة السورية مرشحة لتدهور متسارع، فدروس لبنان والعراق شاهد على هذا الاستنتاج، مما يهدد بوضع كارثي بالنسبة لمعيشة السوريين، والتي تشكل المساعدات الإنسانية مصدر الدخل الأساسي لهم، وهذه المساعدات القادمة من الخارج بالعملة الصعبة يسعى النظام الآن لابتلاعها حتى لو كان السبيل تعويم الليرة السورية تجاه العملات الصعبة، كما أفاد السيد ميالة، فاتحاً بذلك هاوية لانهيار الاقتصاد السوري، وانهيار البلد، ليس مهم بالنسبة للطغمة الحاكمة، طالما أنها تستطيع أن تحقق بعض الأرباح في هذه الكارثة الانسانية والوطنية.

كاريكاتير العدد

استقالة الإبرهيمي ونهاية الحل السياسي

جورجيت أسعد

شغل الأخضر الابراهيمي متابعي الشأن السوري بإستقالته أكثر مما ينبغي، منذ فاض علينا في جلسة الاحاطة الاخيرة امام مجلس الامن في ١٩ نيسان/ إبريل بحكمته التي لم تؤكد أو تنفي الشائعة حين قال «كل صباح عندما استيقظ أفكر بان علي الاستقالة، لكنني لم أفعل ذلك حتى الان. ربما في يوم ما سأستقيل»، وحتى أعلنها بشكل واضح بتاريخ الثاني من أيار/ مايو الجاري.

لم يكمل الإبراهيمي تسعة أشهر في مهمته كموفد خاص للامم المتحدة والجامعة العربية الى سوريا بتاريخ ١٧ آب/ أغسطس ٢٠١٢. دون أن ينجح بتقديم أي تصور للحل السياسي الذي ينادي به، ولم يرض أيا من النظام أم المعارضة، فماذا يريد الابراهيمي؟ ولماذا تردد في استقالته؟

جاء الأخضر الإبراهيمي إلى أروقة الأمم المتحدة، بعد أن كان وزيراً لخارجية الجزائر، وربما يدل تاريخه كوسيط دولي في بعض القضايا الشائكة، وتحديداً في الأزمة اللبنانية التي انتهت باتفاق الطائف، إلى طبيعة الرجل وتوجهاته، فهذا الابن البار لنظام يحمل القليل من قيم الديمقراطية، بالتأكيد لن يتفهم مطالب الشعب السوري في ثورته من أجل الحرية والكرامة، مما وضعه مباشرة في توافق مع الدبلوماسية الروسية الباحثة عن حل سياسي للأزمة السورية، يبقي الأسد لعام ٢٠١٤ ويمنحه أيضاً حق الترشح لولاية رئاسية جديدة، بزريعة الحفاظ على الدولة بما هي نظام الأسد.

لكن هذا النظام السوري أحبط الإبراهيمي حين أعلن وقف تعاونه معه ا كوسيط للجامعة العربية، بعد أن قررت الجامعة في نهاية اذار/ مارس منح مقعد سورية للائتلاف الوطني، باعتباره ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب السوري، وهذا يهدد بنهاية مهمته موضوعياً، مما دفعه لاستباق الأمور والتلويح باستقالته باعتبارها اعتراضاً على مشاركة الجامعة العربية في تكليفه كوسيط، وهو اعتراض على سياسة الجامعة وموقفها من المعارضة السورية، مطالباً ببقائه كممثل للأمم المتحدة فقط، وهو بذلك ينسجم مع موقف الحكومة الجزائرية التي حاولت أن تلتف على قرار الجامعة بشأن تمثيلية الائتلاف لسوريا، إذ رفضت دعوته إلى مؤتمر منظمة العمل العربي، وتركت المقعد شاغراً.

الحكومة الجزائرية التي يحكما العسكر منذ انقلاب الثمانينات على الانتخابات البلدية، هي الآن أكثر البلدان العربية مرشحة للإنخراط في الربيع العربي، والسيد الابراهيمي البالغ من العمر٧٩ عاماً، سليل جبهة التحرير وإرثها القومجي يستطيع أن يُضحي بالديمقراطية والشعب معاً للحفاظ على الدولة، فالدولة في هكذا تجارب تتحول من وسيلة لإدارة شؤن البلاد والشعب، إلى هدف بذاتها يسمو على ما عداه من أهداف، لذلك بدا مترددا منذ لحظة تكليفه كوسيط دولي وعربي خلفا لكوفي عنان، الذي اعترف برجولة لايمتلكها الابراهيمي بفشل مهمته بعد أن رفض نظام الأسد تطبيق أياً من بنودها الستة، بينما خلفه استقال وهو عالق في محطة جنيف الذي لم يتفق موقعوا ذلك الاتفاق على تفسير موحد له حتى الآن، وفي هذا ظلال من موقف الحكومة الجزائرية التي تخشى امتداد الربيع العربي في حقولها العطشى للحرية والكرامة.

يغادر الإبراهيمي مهمته دون أن يُدرك أن معارضته لتمثيلية الائتلاف الوطني للشعب السوري، لايقلل شيئاً من قوة الشعب الثائر وحتمية انتصاره، فالشعب قوة لايمكن قهرها، فهل تشكل استقالته نهاية الحل السياسي باعتباره اللعب بالوقت الضائع قبل أن يبدأ الحل الحقيقي؟